• مجلة دجلة للعلوم الإنسانية •
المجلد (١)،العدد (٣) – (كانون الأول ٢٠٢٥)، ص: ٣٣٩ -٣٦٣
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

الإصلاح السياسي في الجزائر بين النظرية والتطبيق

م.م عهود عبد الحسين مطلك

قسم النظم السياسية والسياسات العامة , كلية العلوم السياسية , جامعة النهرين,بغداد ,العراق

Ohood.abdulhassan@nahrainuniv.edu.iq

المستخلص:

يشير الإصلاح السياسي من الناحية النظرية الى عملية إعادة تنظيم الحكم بهدف تعزيز المشاركة السياسية, وتحقيق التعددية الحزبية, وضمان استقلالية السلطات, وترسيخ مبادئ الديمقراطية وسيادة حكم القانون, وقد شهدت الجزائر منذ استقلالها عام ١٩٦٢, مروراً بفترة التعددية الحزبية في التسعينات, ثم دستور ٢٠١٦, والحراك الشعبي في عام ٢٠١٩ وما بعده , العديد من المبادرات والإصلاحات السياسية الدستورية والقانونية, التي أعلن عنها على أنها مبادرات نحو التغيير السياسي الحقيقي, لكن عند التطبيق برز تناقض بين ما أعلن عنه من قبل السلطات من إصلاحات, وما يتم تنفيذه فعلياً, فالإصلاحات السياسية غالباً ما بقيت شكلية وسطحية دون أن تمس جوهر النظام السياسي, مع غياب الإرادة الحقيقية في الانفتاح والتغيير السياسي, وضعف المشاركة السياسية للمعارضة ومنظمات المجتمع المدني, فعملية الإصلاح السياسي في الجزائر تواجه تحديات ومعوقات عديدة تتطلب إرادة سياسية حقيقية, و حواراً وطنياً شاملاً, وتغييراً كبيراً يحدد العلاقة بين السلطة والمجتمع لتنتقل البلاد من الإصلاح النظري الى التطبيق الحقيقي الفعال.

الكلمات المفتاحية: الإصلاحات السياسية, التنمية السياسية, الجزائر , التعديل الدستوري.

تاريخ الاستلام: ١٧ /٢٠٢٥/٨ تاريخ القبول: ٢٥ / ٨ /٢٠٢٥ تاريخ النشر: كانون الاالأول/٢٠٢٥

• مجلة دجلة للعلوم الإنسانية •
المجلد (١)،العدد (٣) – (كانون الأول ٢٠٢٥)، ص: ٣٣٩ -٣٦٣
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

Political Reform in Algeria Between Theory and Practice

Ahood Abdulhassan Mutlak

Department of Political Systems and Public Policies, College of Political Science,

Al-Nahrain University, Baghdad, Iraq

Ohood.abdulhassan@nahrainuniv.edu.iq

Abstract:

Political reform, in theory, refers to the process of reorganizing governance with the aim of enhancing political participation, achieving party pluralism, ensuring the independence of powers, and establishing the principles of democracy and the rule of law. Since its independence in 1962, Algeria has witnessed numerous political, constitutional, and legal reform initiatives — from the era of party pluralism in the 1990s, to the 2016 Constitution, and the popular movement (Hirak) of 2019 and beyond. These were all announced as steps toward genuine political change. However, in practice, a contradiction has emerged between the reforms announced by the authorities and what has actually been implemented. Political reforms have often remained superficial and formal, without touching the core of the political system. There has been a lack of genuine will for political openness and change, along with weak political participation by the opposition and civil society organizations. The process of political reform in Algeria faces many challenges and obstacles that require true political will, comprehensive national dialogue, and significant change to define the relationship between the state and society — in order for the country to move from theoretical reform to genuine, effective implementation.

Key words: political reforms, political development, Algeria, constitutional amendment.

Received: 17 / 8 /2025 Accepted: 25 / 8 /2025 Published: December /2025

• مجلة دجلة للعلوم الإنسانية •
المجلد (١)، العدد (٣) – (كانون الأول ٢٠٢٥)، ص: ٣٣٩ -٣٦٣
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

المقدمة:

يعد موضوع الإصلاح السياسي من أهم المواضيع التي تهتم بها الدول التي تسعى الى تحقيق الاستقرار السياسي، باعتباره أحد أهم الركائز لإرساء دولة القانون, وتعزيز وضمان المشاركة الفعلية للمواطنين في عملية صنع القرار وحماية حقوقهم وحرياتهم, فالإصلاح السياسي عادة ما يهدف الى إجراء تعديلات على الاسس القانونية والمؤسسية من أجل إعادة ضبط العلاقة بين نظام الحكم والمحكومين وفق ما يستجد على الساحة السياسية. وفي هذا المجال برزت الجزائر من بين الدول التي طالما سعت وبشكل متكرر إلى إجراء إصلاحات سياسية منذ الاستقلال عام ١٩٦٢, سواء بعد عام ١٩٨٩ وفتح المجال للتعددية الحزبية, أو في فترة التسعينات والإصلاحات الدستورية عام ١٩٩٦, او في فترات لاحقة مثل الإصلاحات الدستورية في عام ٢٠١٦, وصولاً الى الحراك الشعبي عام ٢٠١٩ الذي جسد مطالبة واسعة بإصلاحات حقيقية, ثم التعديلات الدستورية عام ٢٠٢٠.

وعلى الرغم من المحاولات المتعددة للإصلاحات السياسية التي قامت بها الجزائر عبر التعديلات الدستورية المتكررة والخطابات الرسمية التي أكدت الالتزام بالديمقراطية والتعددية السياسية, الا أن واقع التطبيق كشف عن فجوة واضحة بين ما تنص عليه الإصلاحات وما يطبق فعلياً, إذ بقيت العديد من المبادرات الإصلاحية مرتبطة وبشكل كبير بالحسابات السياسية الضيقة, ولم تحدث التغيير الجوهري المراد منها وهو تغيير طبيعة النظام السلطوي وتعزيز المشاركة السياسية لمختلف القوى والنخب السياسية.

وعليه جاء البحث ليتناول موضوع الإصلاح السياسي في الجزائر من خلال التطرق الى الجوانب النظرية لمفهوم الإصلاح السياسي وأبعاده, وتحليل مبادرات الإصلاح السياسي التي اطلقتها الجزائر منذ الاستقلال, مع التركيز على الفترات التي شهدت مبادرات إصلاحية مهمة, مثل مبادرات الإصلاح السياسي بعد عام ١٩٨٩, والتي تضمنت الانتقال من نظام الحزب الواحد الى نظام التعددية الحزبية, ومبادرات الإصلاح السياسي بعد الحراك الشعبي في ٢٢ شباط ٢٠١٩عندما رفض الشعب الجزائري في مظاهرات حاشدة ترشيح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة خامسة, ثم تطورت المطالب الى إعادة النظر كلياً في طبيعة النظام السياسي وتصحيح مساراته. كما سعى البحث إلى تقييم مدى تحقيق الاهداف المعلنة من الإصلاحات, والكشف عن أهم التحديات التي حالت دون تنفيذها على ارض الواقع, بما يساعد على فهم ما يعيق مسار عملية الإصلاح السياسي الحقيقي في الجزائر.

• مجلة دجلة للعلوم الإنسانية •
المجلد (١)،العدد (٣) – (كانون الأول ٢٠٢٥)، ص: ٣٣٩ -٣٦٣
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

إشكالية البحث: تتمثل إشكالية البحث في أنه بالرغم من كثرة الخطابات الرسمية التي تدعو إلى الإصلاح السياسي في الجزائر, وتعدد التعديلات الدستورية والقانونية التي اجريت منذ الاستقلال, إلا ان التطبيق العملي بقي بعيداً عن تحقيق مطالب المواطنين, وهنا تطرح الاشكالية التالية نفسها:

– إلى أي مدى نجحت الجزائر في تحويل الإصلاح السياسي من مجرد إطار نظري الى واقع عملي, وهل الإصلاحات السياسية في الجزائر هي نتاج إصلاح واعي ومدروس يلبي طموحات المجتمع, ام هي استجابة مؤقتة لمختلف الازمات والضغوطات والتحولات السياسية الداخلية والخارجية.

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من كونه يتناول موضوعا مهماً وراهناً يمس جوهر النظام السياسي الجزائري, وتطلعات المجتمع الجزائري المتزايدة نحو بناء دولتهم على الاسس الديمقراطية الحقيقية.

فرضية البحث: يقوم البحث على فرضية اساسية مفادها أن الإصلاح السياسي في الجزائر على الرغم من تعدد إجراءاته والتي تضمنت كثرة التعديلات الدستورية والقانونية, إلا أنها بقيت إصلاحات نظرية لم تنفذ بشكل كامل وفعلي على ارض الواقع, كونها تواجه العديد من التحديات التي حالت دون تنفيذها.

منهجية البحث: اعتمد البحث على المنهج التاريخي وذلك للبحث في تاريخ الإصلاح السياسي في الجزائر ومعرفة أهم الفترات التي أجريت فيها إصلاحات سياسية أدت إلى تغييرات مهمة في تاريخ الجزائر, كما اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل طبيعة الإصلاحات السياسية, وتحليل النصوص القانونية والدستورية المتعلقة بالإصلاح السياسي.

هدف البحث: يهدف البحث الى بيان وتحديد الاطار النظري لمفهوم الإصلاح السياسي, كما يهدف إلى دراسة تطور مسار الإصلاح السياسي في الجزائر منذ الاستقلال حتى الوقت الحاضر, وتحليل العلاقة بين النصوص الإصلاحية وتطبيقاتها, والكشف عن أهم التحديات التي تواجه عملية الإصلاح السياسي في الجزائر.

• مجلة دجلة للعلوم الإنسانية •
المجلد (١)،العدد (٣) – (كانون الأول ٢٠٢٥)، ص: ٣٣٩ -٣٦٣
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

المبحث الاول: ماهية الإصلاح السياسي

ان البحث في ماهية الإصلاح السياسي يتطلب الوقوف عند المعنى الاصطلاحي للمفهوم, وتحليل أبعاده النظرية التي تظهر علاقته الوثيقة بمفاهيم أخرى كمفهومي التنمية السياسية والتحول الديمقراطي وغيرها من المفاهيم, وعليه سنتناول في هذا المبحث تحديد المفهوم بدقة, وبيان أنماطه, وعلاقته ببعض المفاهيم التي ترتبط به ارتباطاً وثيقاً.

اولاً: تعريف الإصلاح السياسي:

تعرف الموسوعة السياسية الإصلاح بأنه" تعديل او تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية, دون المساس بها. والإصلاح ليس سوى تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام". وبالنسبة لصموئيل هنتنغتون فالإصلاح يشير الى "تغيير القيم وانماط السلوك التقليدية ونشر وسائل الاتصال والتعليم وتوسيع نطاق الولاء بحيث يتعدى العائلة والقرية والقبيلة ليصل الى الامة وعلمنة الحياة العامة, وعقلانية البنى في السلطة وتعزيز التنظيمات المتخصصة وظيفياً, واستبدال مقاييس المحاباة بمقاييس الكفاءة, وتأييد توزيع أكثر إنصافا للموارد المادية والرمزية" (عربي,٢٠١٣, ٢٣٧). وبهذا التعريف تطرق صموئيل هنتنغتون الى اكثر التفاصيل الجزئية في سياق تحقيق الإصلاح السياسي كتغيير انماط السلوك القديم والترويج لوسائل الاتصال الاجتماعي والتعليم التي من شأنها تحقيق الثقافة الملائمة للإصلاح, بالإضافة الى مسألة العلمنة والعقلانية والتوزيع العادل, والتي تعد بمثابة الخطوات الاساسية لعملية الإصلاح (هشام, ٢٠١٩, ٨١). اما عبد الاله بلقزيز فقد عرف الإصلاح السياسي على انه " التغيير والتعديل نحو الافضل لوضع شاذ او سيء, لاسيما في ممارسات او سلوكيات مؤسسات فاسدة, او متسلطة, أو مجتمعات متخلفة أو إزالة ظلم, أو تصحيح خطأ او تصويب اعوجاج". وعلى الخلاف من هنتغتون ركز بلقزيز في هذا التعريف على المظاهر التي تتطلب وجوب تفعيل الإصلاح السياسي, كالممارسات والسلوكيات الفاسدة, أو المتسلطة, أو التخلف أو الظلم أو الخطأ أو الاعوجاج, وبالتالي فالمظاهر غير السوية وفقاً له هي التي تتطلب تغييراً أو تعديلاً يحسنها أو يجعلها على نحو أفضل (هشام, ٢٠١٩, ٨١).

وتعرف وثيقة الاسكندرية الإصلاح السياسي على انه" جميع الخطوات المباشرة وغير المباشرة التي تقع عبء القيام به على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص, وذلك للسير بالمجتمعات قدماً وفي غير ابطاء او تردد, وبشكل ملموس في طريق بناء

• مجلة دجلة للعلوم الإنسانية •
المجلد (١)،العدد (٣) – (كانون الأول ٢٠٢٥)، ص: ٣٣٩ -٣٦٣
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

نظم ديمقراطية" (وثيقة الاسكندرية, ٢٠٠٤, ٥). اما الاستاذ كامل المنوفي فيقدم تعريفاً للإصلاح السياسي كمفهوم نظري في علم السياسة فالإصلاح السياسي عنده هو" اي تدبير يكون من شأنه دعم الشرعية السياسية وتطوير الاطار المؤسسي ودعم الاستقرار السياسي في مجتمع ما" (السيد, ٢٠٠٢, ١٧).

ويقصد بالإصلاح السياسي القيام بعملية التغيير في الابنية المؤسسية السياسية ووظائفها وأساليب عملها وأهدافها وفكرها, وذلك من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي, بهدف زيادة فعالية وقدرة النظام السياسي على التعامل مع المتغيرات والإشكاليات الجديدة والمتجددة باستمرار , وتحسين جودة الحكم وصلاحيته بما يزيد من فعالية النظام في طريق بناء نظم ديمقراطية (قسايسية و ركاش,٢٠١٣, ٨). وعند التحدث عن نظم ديمقراطية, فالقصد بها الديمقراطية الحقيقية التي هي شرط اساسي لشرعية النظام السياسي, واستقراره, وضرورة لازمة لدور المجتمع المدني في الحياة السياسية ومطلب مهم لنجاح سياسات التنمية وتحقيق اهدافها, وما تفتضيه الديمقراطية من تعددية سياسية تؤدي الى تداول السلطة مع وجود مؤسسات سياسية فعالة في مقدمتها السلطة التشريعية المنتخبة والسلطة القضائية المستقلة والسلطة التنفيذية الخاضعة للمساءلة الدستورية, ويرتبط ذلك بتحقيق اكبر قدر من الشفافية بما يعني القضاء على الفساد في اطار يؤكد الحكم الديمقراطي. إذ يتطلب الإصلاح السياسي استخدام اليات متعددة منها الشفافية والتي تعني الانفتاح الكامل عل المجتمع في كل السياسات والممارسات, وذلك بتحقيق عدد من الشروط السياسية و الاجتماعية وغيرها. كالحق في المشاركة, والمساءلة , والمحاسبة, والجودة والمشروعية, وتحقيق الحكم الديمقراطي من خلال سياسة تهدف الى التغيير لتحقيق المصلحة العامة للمجتمع (قسايسية و ركاش, ٢٠١٣, ٨).

وعليه يمكن القول ومن خلال التعريفات السابقة ان مؤشرات الإصلاح السياسي هي: (العيد, ٢٠١٣, ٣٣-٣٤):

- احترام إرادة المجتمع واستشارته في المسائل التي تخصه, بمعنى احترام النظام السياسي لمجتمعه , وهو ما من شأنه اتاع دائرة الثقة بين النظام السياسي والمجتمع.
- توسيع دائرة الخيارات والحريات السياسية للمجتمع, حيث السماح بالتجمعات وابداء الآراء وتكوين الاحزاب السياسية وحرية الترشح والانتخاب, والعمل على خلق منظومة اعلامية حرة ومستقلة وتعزيز دور المؤسسات القضائية لاسيما ذات العلاقة بممارسة حقوق الانسان.

• مجلة دجلة للعلوم الإنسانية •
المجلد (١)،العدد (٣) – (كانون الأول ٢٠٢٥)، ص: ٣٣٩ -٣٦٣
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

- احترام حقوق الانسان والعمل على توسيع دائرة الخيارات والحريات المدنية, كالحق في التنقل والسفر والاقامة والعمل والتعليم والصحة والرفاه, وهو ما من شأنه إعلاء قيمة الانسان واحترام قدراته واستثمارها في مصلحة البلاد.
- التداول على السلطة واحترام مخرجات صندوق الاقتراع, وهوما يسمح بإعطاء الفرصة للجميع للترشح وتقلد المناصب بغض النظر عن التوجه. ان الإصلاح السياسي هو عبارة عن تغير سياسي, اي تحول في الابنية او العمليات التي تؤثر في توزيع ممارسة السلطة في المجتمع, ولكنه مع ذلك تغير سلمي بعكس الثورة او الانقلاب.

إن الإصلاح يتطلب استخدام آلية الشفافية عن طريق فتح القنوات للمواطنين للاطلاع على سياسات الحكومة, وتعزيز المساءلة وذلك بعد الاطلاع على سياسات الحكومة بأبداء رأيهم بتلك السياسات, وجعلهم المسؤول الاول عن تقييم الرؤساء لإداريين وسياساتهم (داوود, ٢٠١٢, ٤١).

ثانياً: انماط الإصلاح السياسي:

يشتمل الإصلاح السياسي على مجموعة انماط اهمها (بوكماش, ٢٠١٤, ٥٥):

١- **نمط التحول من القمة (الرأسي):** يرتبط بمبادرة السلطة الحاكمة لفتح المجال السياسي حيث تمنح السلطة الحاكمة للمجتمع حق ممارسة بعض الحقوق السياسية وتلجأ اليه السلطة حينما تشعر السلطة ببداية الانشقاق وضعف شرعيتها, وتدرك ان استخدام العنف ضد المجتمع لا فائدة منه, الامر الذي يدفعها الى ان تدخل بعض الإصلاحات او الوعد بها للتجاوز والخروج من الازمات ولتمنح نفسها صياغة اليات جديدة تمكنها من استمراريتها وهيمنتها.

٢- **نمط التحول من الوسط (التفاوض):** ويحدث نتيجة الازمات والضغوطات الداخلية وخاصة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة, او لعاملين اساسين, للضعف او لتحسين الوعي وتدارك الاخطار, وتلجأ اليه السلطة الحاكمة والاحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني, فالسلطة نتيجة لفقدان القدرة على السيطرة, والاحزاب نتيجة لضعفها تلجأ الى قبول التفاوض وينتج اتفاق يحتكم اليه الجميع لتجاوز الازمات.

٣- **نمط التحول من القاعدة:** حيث يتمكن المجتمع من فرض الإصلاح بعد مسيرات ومظاهرات الاحتجاج التي لا تخلو من العنف احياناً مما يزيد من تقوية القوى المعارضة للنظام بما فيها الاحزاب , وانهيار في قوة السلطة الحاكمة والاطاحة بها, وانهيار النظام السلطوي, ومن اسبابه

• مجلة دجلة للعلوم الإنسانية •
المجلد (١)،العدد (٣) – (كانون الأول ٢٠٢٥)، ص: ٣٣٩-٣٦٣
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

تردي الاوضاع الاقتصادية وللاجتماعية لإفراد المجتمع, وعدم قدرة النظام السياسي على معالجة هذه الأوضاع والحد من الفساد الذي يساهم بداية الاحتجاجات وتطورها للمطالبة بالحقوق السياسية والتغيير الجذري. وتختلف أنماط الإصلاح السياسي من حالة إلى اخرى كما تختلف من دولة إلى اخرى بسبب تباين مستويات التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي أو بسبب درجة التأثر بالدول الاخرى , وهنا تبرز إشكالية بالنسبة لقضايا الإصلاح السياسي وهي مدى التشابك والتداخل بين المؤثرات الداخلية لعملية الإصلاح السياسي والمؤثرات الخارجية الدافعة الى إحداث التغيير (البياتي, ٢٠١٣, ٢٩).

ثالثاً: الإصلاح السياسي وعلاقته ببعض المفاهيم الاخرى:

ان الإصلاح كمفهوم سياسي لا يعد مفهوماً مستقلاً عن مفاهيم سياسية اخرى, إذ يتداخل مفهوم الإصلاح السياسي مع مفاهيم شاع استخدامها كالتنمية السياسية, والتحول الديمقراطي وغيرها من المفاهيم, والتي تشير كل منها إلى التحولات التي تطرأ على النظم السياسية, وعليه سنتناول هذه المفاهيم وبيان علاقتها بمفهوم الإصلاح السياسي.

١- الإصلاح السياسي والتنمية السياسية:

ان العديد من الباحثين والأكاديميين والمتتبعين لموضوع التنمية يقعون في مغالطات واخطاء هذا المفهوم, حيث يخلطون بينه وبين مفاهيم مشابهة سواء من حيث التقارب اللغوي كمفهوم الإصلاح, او من حيث التشابه في المدلول كمفهوم التحديث او التطور, وغيرهم من المفاهيم المتقاربة لهذا المفهوم. ويعد مفهوم التنمية السياسية من المفاهيم العلمية التي كانت وما تزال محل اهتمام الباحثين في مجال علم الساسة والاجتماع , حيث برزت كقضية علمية وعملية في آن واحد في ظل ظروف تاريخية وتطورات علمية معينة, واستجابة لتطورات سياسية ملحة, وكان جوهر هذا الاهتمام هو التصدي لمشكلات وعوامل التخلف السياسي, التي واجهت المجتمعات الدولية عموماً ودول العالم الثالث خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية (قسايسية و ركاش, ٢٠١٣, ٨-٩).

وعلى الرغم من تطور ادبيات التنمية السياسية الا انه لم يحدث اتفاق بين المنظرين حول تعريف محدد لمفهوم التنمية السياسية, خاصة وان المفهوم يتداخل الى حد كبير مع مفاهيم اخرى تقترن به, او تتشابه معه كالإصلاح السياسي, والتحديث السياسي, والتغيير السياسي, والتحول الديمقراطي, وعليه قدمت تعريفات مختلفة للتنمية السياسية كان في مقدمتها ان التنمية السياسية

• مجلة دجلة للعلوم الإنسانية •
المجلد (١)،العدد (٣) – (كانون الأول ٢٠٢٥)، ص: ٣٣٩ -٣٦٣
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

مجرد البحث عن التغيير , باعتبارها عملية تسعى الدول والمجتمعات من خلالها اكتساب قدرة عامة على الانجاز وتحسينه (علي, ٢٠٠٢, ٢٣).

ويعرف غابريل الموند التنمية السياسية على انها" الزيادة في مستوى التمايز البنيوي والتخصص الوظيفي في النظام السياسي الذي يمكنه من الاستجابة لمختلف الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع" (دايلي و كريبش, ٢٠٢٢, ٧٠٤).

في حين يحدد صموئيل هنتنغتون ثلاث مقومات اساسية للتنمية السياسية تتمثل في ما يلي (قسايسية و ركاش, ٢٠١٣, ١١):

أ- **ترشيد السلطة:** بمعنى ان تمارس استناداً الى اسس رشيدة تتجسد من خلالها سيادة القانون على جميع الطبقات والفئات, بغض النظر عن الاختلافات العرقية, والمذهبية, والطبقية او الطائفية وممارسة الحكم فيها تتم من خلل مؤسسات دستورية.

ب- **تباين الوظائف السياسية:** وتشير الى مبدا الفصل بين السلطات التشريعية, والتنفيذية, والقضائية بما يمنع احتكار السلطة, إضافة الى تعدد المؤسسات الدستورية والقانونية التي يتم من خلالها اتخاذ مختلف القرارات السياسية.

ج- **المشاركة السياسية:** التي تعني ازدياد معدلات المشاركة المجتمعية في الحياة السياسية سواء فيما يخص اختيار الحكام او التأثير في عملية صنع القرار السياسي. وبهذا المعنى ووفقاً لهذه المقومات بحسب هنتنغتون تصبح السلطة الرشيدة, والبنى المتمايزة والمشاركة المجتمعية, هي المميزة لنظم الحكم الحديثة من غيرها من نظم سياسية تقليدية, والمعيار الحقيقي لتطور النظام السياسي وتطوره.

وبناءً على ما تقدم يمكن القول ان التنمية السياسية هي عملية تتضمن خلق نظام سياسي شرعي وفعال, قادر على تكوين وتهيئة مجتمع سياسي ذو إرادة تنموية تسعى مشتركة مع النظام السياسي لتأسيس والمحافظة عل وجود مؤسسات مبنية على قيم منسجمة مع روح الديمقراطية والحرية والمساواة والشفافية والتعددية السياسية.

ويرتبط مفهوم الإصلاح السياسي ارتباطاً وثيقاً بعملية التنمية السياسية, حيث ان هناك علاقة وثيقة بين مفهومي الإصلاح السياسي والتنمية السياسية, فعند المقاربة بينهما نجد ان الهدف بينهما هو تعديل وتطوير جذري لبنى النظام السياسي وشكل الحكم وطبيعة العلاقات الاجتماعية

• مجلة دجلة للعلوم الإنسانية •
المجلد (١)، العدد (٣) – (كانون الأول ٢٠٢٥)، ص: ٣٣٩ -٣٦٣
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

القائمة في النظام ضمن إطار البيئة المحيطة, ويلتقين في الجوهر والمضمون من حيث تطوير النظم السياسية وزيادة كفاءتها وفاعليتها وقدرتها في مواجهة المتغيرات, ومن هنا كان التأثير والارتباط بين الإصلاح السياسي والتنمية السياسية أمراً مؤكداً, فالتنمية السياسية كعملية تنطلق من إيديولوجيا سياسية معينة, وتهدف الى تحقيق سلسلة من التغيرات الثقافية والبنائية المرتبطة بالظاهرة السياسية, والعملية السياسية ككل تقتضي بالضرورة البدء اولاً بالإصلاح السياسي الذي تناط به مهمة القيام بالعمليات اللازمة التي تقوم عليها التنمية السياسية (قسايسية و ركاش, ٢٠١٣, ١٤).

٢- الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي:

يعرف التحول الديمقراطي بأنه المرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي ونظام ديمقراطي, ذلك ان النظام السياسي الذي يشهد تحولاً ديمقراطياً يمر بمرحلة انتقالية بين نظام غير ديمقراطي في اتجاه التحول الى النظام الديمقراطي. وعملية التحول الديمقراطي هي عملية تدريجية تتحول اليها المجتمعات عن طريق تعديل مؤسساتها, واتجاهاتها من خلال عمليات وإجراءات شتى ترتبط بطبيعة الاحزاب السياسية وبنية السلطة التشريعية ونمط الثقافة السائدة وشرعية السلطة السياسية, ومرحلة التحول الديمقراطي بهذا المعنى, هي مرحلة انتقالية نحو الديمقراطية يتم فيها تجسيد حقوق الانسان وتفعيل المواطنة عبر الآليات المتعارف عليها من مساواة وحرية وسادة حكم القانون (كربوش, ٢٠٢٣, ٧٤٥).

ويعرف صموئيل هنتنغتون التحول الديمقراطي بأنه "عملية معقدة تتشارك فيها مجموعات سياسية متباينة وتتصارع فيما بينها للوصول الى السلطة, وتختلف تلك المجموعات من حيث إيمانها بالديمقراطية أو عدائها لها, ويكون الانتقال في شكل متدرج من نظام سياسي تسلطي مغلق لا يقبل بالمشاركة السياسية ولا بثقافة التداول على السلطة الى نظام سياسي مفتوح أو اكثر تفتحاً" (مري, ٢٠٢٣, ٣٦٥). أما محمد عابد الجابري فيعرف التحول الديمقراطي بأنه" الانتقال الى الديمقراطية من دولة لا تحترم فيها حقوق الانسان بمعناها الواسع ولا يقوم كيانها على مؤسسات لا تعلو على الافراد والجماعات ولا تتداول فيها السلطة على أساس الاغلبية السياسية" (الجابري, ١٩٩٤, ٨). وللتحول الديمقراطي خصائص عدة اهمها (النداوي والتميمي, ٢٠٢٤, ٥٦):

- **عملية معقدة ونسبية:** وتأتي نسبيتها من احتمال تعرضها لمخاطر وانتكاسات قد تؤثر على سير العملية الديمقراطية وتعيد النظام السلطوي, ومعقدة كونها نتيجة تفاعل مجموعة من

• مجلة دجلة للعلوم الإنسانية •
المجلد (١)،العدد (٣) – (كانون الأول ٢٠٢٥)، ص: ٣٣٩ -٣٦٣
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية, وتتسم بسمة التعقيد كونها تتضمن تغيرات فغي الاهداف والابنية.

- **التدرج والمرحلية:** ان عملية التحول الديمقراطي لا تتم بشكل مفاجئ وإنما تمر بعدة عمليات وتحتاج لمدة زمنية تختلف من دولة الى اخرى وحجم الاختلاف والتباين في درجة الانتقال بين الدول واختلاف العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي.
- **التأثر بالبيئة الداخلية والخارجية:** ان عملية التحول الديمقراطي تتأثر بعدة عوامل من البيئة الداخلية والخارجية, فقد أدت ثورة المعلومات والاتصالات دوراً كبيراً في كشف السياسات الداخلية للدول وساهمت في نفل تجارب الدول في التحول الديمقراطي للدول الاخرى, إذ لعب التدخل الخارجي دوراً مؤثراً في ذلك, اما البيئة الداخلية فمثلت دوراً اكثر اهمية من البيئة الخارجية, لأنه مهما كانت العوامل الخارجية مؤثرة ومهمة دون ارادة وطنية وتوافق ديمقراطي بين الاطراف السياسية الداخلية لن تنجح تجرب التحول الديمقراطي.

ويرتبط مفهوم التحول الديمقراطي ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الإصلاح السياسي, حيث ان شكل عملية الإصلاح السياسي اساسية من اجل تحقيق عملية التحول الديمقراطي (بيندا وآخرون, ٢٠٠٥, ٤). ويمكن تحديد هذا الارتباط بين المفهومين باعتبار الإصلاح السياسي مقدمة لعملية التحول الديمقراطي, والذي غالباً ما ينطوي في مرحلة من مراحله على مبادرات إصلاحية, والتي يبدأ منها مسار التحول من خلال إصلاحات سياسية جزئية ينفذها النظام السياسي الحاكم تحت ضغط القوى المعارضة أو القوى الخارجية, وبما تؤدي تلك الإصلاحات الى وصول قوى ديمقراطية الى الحكم لتبدأ مرحلة أخرى من مراحل التحول الديمقراطي (ياس و أحمد, ٢٠٢٣, ١٠٧). وبالرغم من الترابط بين مفهوم الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي الا ان هناك من يرى وجود مساحة للاختلاف بين المفهومين, باعتبار التحول الديمقراطي عملية لها مسار محدد المراحل والخطوات والنهايات, تبدأ بزوال النظام السلطوي وتنتهي بقيام النظام لديمقراطي, الا ان الإصلاح السياسي عملية مستمرة لا تتحدد بمسار او هدف واحد, بل هي عملية يرتبط وجودها بوجود النظام السياسي, وتبقى مستمرة وقد يتضمن بهذا الصدد التحول الديمقراطي في مساراته, وفي الوقت الذي يفترض كل تحول ديمقراطي على إصلاح سياسي, الا ان ليس بالضرورة كل إصلاح سياسي يفضي الى تحول ديمقراطي (ياس و أحمد, ٢٠٢٣, ١٠٧–١٠٨).

• مجلة دجلة للعلوم الإنسانية •
المجلد (١)،العدد (٣) – (كانون الأول ٢٠٢٥)، ص: ٣٣٩ -٣٦٣
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

المبحث الثاني: مسار الإصلاح السياسي في الجزائر

شهدت الجزائر منذ استقلالها مساراً سياسياً إصلاحياً متقلباً, تميز بين مراحل الإصلاح والانغلاق السياسي, وعليه إن دراسة مسار الإصلاح السياسي في الجزائر تكتسب أهمية خاصة لفهم كيفية تعامل الدولة مع الضغوط الداخلية والخارجية, وكشف التحديات التي تواجه عملية الإصلاح والتي تحول دون تطبيقها.

أولاً: تطور عملية الإصلاح السياسي في الجزائر منذ الاستقلال وحتى قيام الحراك الشعبي في ٢٢ شباط ٢٠١٩:

ارتبطت عملية الإصلاح السياسي في الجزائر بتجارب التعديلات الدستورية المختلفة التي شهدتها البلاد منذ العام ١٩٦٣ بعد الاستقلال, وقد كان اول دستور في عام ١٩٦٣, وذلك خلال فترة حكم الرئيس أحمد بن بلة, وتميز هذا الدستور بمضمونه الاشتراكي وتكريس نظام الحزب الواحد. واستمر العمل السياسي بدستور عام ١٩٦٣ الى غاية عام ١٩٦٥, وذلك بعد الانقلاب العسكري الذي قاده الرئيس هواري بومدين, اذ تم تعليق العمل بالدستور لغاية ١٩٦٧, وهو التاريخ الذي صدرت فيه تعديلات دستورية لم تتضمن إصلاحات سياسية تمس الحريات والتعددية السياسية. في حين تميزت التعديلات الدستورية التي قام بها الرئيس الشاذلي بن جديد في ٢٣ شباط ١٩٨٩ بعمقها, حيث أسس لأول مرة لتعددية سياسية وإعلامية والتركيز على دولة القانون وغيرها من الإصلاحات السياسية, التي عدت من أهم الإصلاحات السياسية التي عرفتها الجزائر المستقلة, لأنها حققت الانتقال من النظام الاحادي الى نظام التعددية السياسية (بن خليف, ٢٠١٦, ١٧). ان الإصلاحات السياسية التي شهدتها الجزائر في هذه الفترة انما جاءت نتيجة أزمة على مستوى النظام السياسي تمثلت في عجزه عن الاستجابة لمطالب المجتمع, فرغبة الإصلاح جاءت في ظل الازمة التي مثلت تحدياً او خطراً على النظام القائم, وبالتالي لا بد للنظام من اتخاذ قرارات حاسمة وإجراء إصلاحات جذرية, خاصة مع تردي الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وضعف شرعية النظام السياسي لذا كان مطلب الإصلاح ضرورة ملحة للتعامل مع المرحلة القادمة. وعليه تضمنت هذه المرحلة الانتقال من نظام أحادي الحزبية الى التعددية الحزبية, وفتحت المجالات للتكوينات الاجتماعية الراغبة في التعبير عن آرائها, ونشوء مجموعة من الاحزاب السياسية التي اصبحت تعبر عن تطلعات شعبها (نوال, ٢٠٢٣, ١٥٠-١٥١). وتم انشاء العديد من التشكيلات والاحزاب السياسية قبل التعديل الدستوري بأيام منها انشاء التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية في ١١ شباط ١٩٨٩, والجهة الاسلامية للإنقاذ في ٢١ شباط ١٩٨٩, واتحاد القوى الديمقراطية في

• مجلة دجلة للعلوم الإنسانية •
المجلد (١)،العدد (٣) – (كانون الأول ٢٠٢٥)، ص: ٣٣٩ -٣٦٣
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

٢٣ شباط ١٩٨٩, وفي ٣٠ أيلول ١٩٨٩ تم الاعتراف بخمسة تشكيلات سياسية هي الحزب الاجتماعي الديمقراطي, وحزب الطليعة الاشتراكي, والجهة الاسلامية للإنقاذ, والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية, والحزب الوطني للتضامن والتنمية (سويقات, ٢٠٠٦, ١٢٤). كما حاول النظام السياسي ضمان أمن وحقوق أفراده, حيث أكد دستور ١٩٨٩ في بعض موادهِ على أن حُريات التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع كلها مضمونة للفرد, بالإضافة الى تمتع الفرد بكامل حقوقه المدنية والسياسية في التنقل داخل الوطن, وفتح المجال لحرية الرأي والتعبير عن طريق تأسيس الصحف والقنوات الإخبارية. كما أجاز الدستور للرئيس حق تعيين رئيس الحكومة وتنحيته, وحق حل البرلمان وإجباره على معاودة الاجتماع للمصادقة على قانون لم يصادق عليه من قبل, فضلاً عن تمتعه بصلاحيات واسعة لحكم البلاد في الحالات الاستثنائية (نوال, ٢٠٢٣, ١٥١).

وتميزت التعديلات المقترحة التي تضمنها مشروع دستور عام ١٩٩٦ بانها لا تمس بأي شكل من الاشكال الدستور نفسه, بل انها تهدف الى تصحيح الاختلالات الواردة في الدستور وتعزيز اسسه, وتضمنت التعديلات الدستورية تحديد المدد الرئاسية بعهدتين رئاسيتين فقط (خنيش, ٢٠١٦, ٤٢). اما في المرحلة الالفية فقد تميزت هذه المرحلة بتنوع فرص الإصلاح السياسي التي شملت تحسين كيفية إدارة النظام بتقوية مؤسساته من طريق إدخال أنماط جديدة في إدارته بغية تسهيل عملية استمراره وبقائه, والعمل على حشد كل القوى والقدرات لتحقيق فاعلية افضل في الأداء. حيث ادرك صانع القرار أهمية النظم الحديثة في العملية السياسية, وذلك ما شهدته المرحلة الجديدة من نظام العولمة الاتصالية, التي سهلت عملية الاتصال والولوج الى المعلومات من طريق شبكة الانترنت, ونظم التدفق العالية التي ستسمح بالدخول الى مرحلة جديدة في النظام السياسي (نوال, ٢٠٢٣, ١٥١). وفي العام ٢٠١١ جاءت مبادرة الإصلاحات السياسية تجسيداً لخطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في ١٥ نيسان ٢٠١١, وتمثلت هذه الإصلاحات بإعادة النظر في قوانين نظام الانتخابات والاعلام والجمعيات وقانوني البلدية والولاية, وقانون ترقية مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة, إضافة إلى تعديل الدستور الذي أُجل العمل فيه الى ما بعد الانتخابات البرلمانية منتصف ٢٠١٢علاء الدين و جارش, ٢٠١٦, ٨٢). وإن مبادرة الإصلاحات السياسية هذه انما تعود الى العديد من الدوافع وهي كالتالي (قصران, ٢٠٢٠, ١١٣-١١٤):

أ- دوافع داخلية تمثلت بموجة الاحتجاجات العنيفة التي شهدتها الجزائر مطلع عام ٢٠١١, والتي قام بها مواطنون من مناطق من شمال البلاد احتجاجاً على ارتفاع الاسعار, والبطالة, حيث كشفت هذه الاحتجاجات عن ضعف المؤسسات الرسمية وقدرتها المحدودة على مواجهة المشكلات

• مجلة دجلة للعلوم الإنسانية •
المجلد (١)،العدد (٣) – (كانون الأول ٢٠٢٥)، ص: ٣٣٩ -٣٦٣
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

والتحديات, وانتشار الفساد السياسي والإداري في أجهزة ومؤسسات الدولة. فضلاً عن الحراك الكبير على مستو القوى السياسية وتنظيمات المجتمع المدني التي توافقت مع الإرادة السياسية الراغبة في المحافظة على الاستقرار وابعاد بلدها عن هزات كبيرة محتملة, ووفقاً لذلك يكون النظام السياسي قد بادر بالإصلاح السياسي لتلبية مطالب الشعب ومن أجل استمرارية النظام, بعد أن أدرك أن الاحتفاظ بالسلطة لأطول مدة ممكنة أكثر خطورة من نظام ديمقراطي حقيقي, ويمكن أن يؤدي الى شلل النظام مع إمكانية حدوث انقلاب, كما حدث مع باقي الدول العربية بعد الاحتجاجات التي شهدتها منذ بداية العام ٢٠١١.

ب– دوافع خارجية تمثلت في الحراك العربي السياسي حيث دفعت إفرازات الحراك السياسي الذي شهدته المجتمعات العربية منذ بداية العام ٢٠١١ في كل من تونس, ومصر واليمن, وليبيا, وسوريا, والتي أدت الى تهديد وإسقاط الانظمة السياسية فيها, دفعت الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الى المبادرة بعملية الإصلاح السياسي عبر إطلاق حوار وطني مع الاحزاب السياسية وعدد من الشخصيات المقربة من النظام. إضافة الى الضغوط الدولية خاصة بعد أحداث ١١ أيلول, حيث برزت الولايات المتحدة الامريكية كفاعل مؤثر في عملية الإصلاح السياسي في الوطن العربي, إذ تشير السياسية الامريكية الى أن الاوضاع السياسية والثقافية والاقتصادية, وغياب الديمقراطية وانتهاك حقوق الانسان في الدول العربية من أهم اسباب انتشار الارهاب في العالم, ومن ثم عملت الولايات المتحدة الامريكية على فرض رؤيتها للديمقراطية على العالم, حمايةً لأمنها ومصالحها من أي تهديد.

وقد تمثلت إجراءات عملية الإصلاح السياسي حتى عام ٢٠١٩ بما يلي:

- **قرار رفع حالة الطوارئ:** فعلى أثر ازدياد وتيرة الضغط الاجتماعي وإلحاح الشارع الجزائري على ضرورة التعجيل باتخاذ قرارات فعالة, سارعت الحكومة الجزائرية الى رفع حالة الطوارئ في البلاد والتي دامت ما يقارب ١٩ عاماً منذ عام ١٩٩٢ وحتى عام ٢٠١١ (محمد و محمد, ٢٠١٩, ١١٦). وقد عد هذا القرار خطوة متميزة نحو إتاحة الفرصة للتظاهر السلمي وإلغاء كل مظاهر التضييق على الاحزاب السياسية والمجتمع المدني. وفتح الباب لاعتماد احزاب سياسية جديدة, لتعبر عن مرحلة جديدة مع الانتخابات المحلية والبرلمانية التي تم إجرائها في آيار ٢٠١٢(عدنان وعبد الدين, ٢٠١٩, ٢١١).
- **إصلاح القانون الانتخابي وتفعيل وزيادة دور المرأة في الحياة السياسية:** فقد تضمن إصلاح القانون الانتخابي في القانون العضوي رقم ١٢ –٠١ سلسلة من التدابير المتعلقة بإحالة

• مجلة دجلة للعلوم الإنسانية •
المجلد (١)، العدد (٣) – (كانون الأول ٢٠٢٥)، ص: ٣٣٩-٣٦٣
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

الإشراف على الانتخابات الى القضاء, ووضع هيئات إدارية مكلفة بتنظيم الانتخابات تحت سلطة القضاء, من خلال التأكيد على صلاحيات اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات واستقلاليتها (جبار و جزار, ٢٠١٦, ٢٦). اما القانون العضوي رقم١٢ – ٠٣ والمتعلق بتوسيع مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة, فقد عد قفزة نوعية في تاريخ مشاركة المرأة في الحياة السياسية, كما فرض تمثيل المرأة في القوائم الانتخابية, على أن تحتوي كل قائمة ترشيح للانتخابات التشريعية امرأة واحدة على الاقل في الدائرة الانتخابية التي تضم اربعة مقاعد, وأن لا يقل عدد المرشحات على ثلث المقاعد في الدوائر الانتخابية التي تضم خمسة مقاعد او اكثر, وتزداد هذه النسبة الى النصف على الاقل لمقاعد الجالية الوطنية في الخارج (مولود, ٢٠١٦, ٢٠٠-٢٠١).

- **إصلاح قانون الاحزاب السياسية رقم ١٢-٠٤:** بادر النظام السياسي الى القيام بإصلاحات في المنظومة الحزبية, حيث صدر قانون الاحزاب السياسية ١٢-٠٤ في ١٢ كانون الثاني ٢٠١٢, المنظم للنظام الحزبي في الجزائر, وقد اتى هذا القانون بشروط وإضافات جديدة سمحت بتأسيس العديد من الاحزاب السياسية, منها ان حق إنشاء الاحزاب السياسية معترف به ومضمون بحسب دستور الجمهورية الجزائرية لسنة ١٩٩٦ والقانون رقم١٢ -٠٤ المتعلق بالأحزاب السياسية, كما نص على انه لا يجوز تأسيس الاحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي, ويحضر على الاحزاب السياسية كل شكل من أشكال التبعية للمصالح أو الجهات الاجنبية, فضلاً عن دعم تواجد المرأة في الحياة الحزبية إذ عمل المشرع على دعم تواجد المرأة من خلال قانون الاحزاب السياسية (بن المداني, ٢٠٢٣, ١٨٠-١٨٣):
- **إصلاح قانون الاعلام رقم ١٢ – ٠٥:** جاء هذا القانون لتنظيم المهنة بكل اختصاصاتها من نشر وصحافة وسمعي وبصري, مشدداً على ضرورة العمل في إطار الدستور وقوانين الجمهورية, كما جاء القانون بإجراءات جديدة من شأنها أن توسع من حيز ومكانة الاعلام وحرية التعبير (علاء الدين و جارش, ٢٠١٦, ٨٤).
- **إصلاح قانون الجمعيات رقم ١٢ – ٠٦:** جاء القانون لتنظيم المجتمع المدني وتوضيح وضبط كيفيات عملها, مع تكريس الشفافية في مجال تسيير نشاطها بعيداً عن التأثيرات المادية والمعنوية الداخلية والخارجية, بحيث تصبح هذه الجمعيات همزة الوصل بين المواطن والحكومة (علاء الدين وجارش, ٢٠١٦, ٨٤).

• مجلة دجلة للعلوم الإنسانية •
المجلد (١)،العدد (٣) – (كانون الأول ٢٠٢٥)، ص: ٣٣٩ -٣٦٣
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

- **إصلاح قانون حالات التنافي مع العهدة البرلمانية رقم ١٢– ١٠:** حيث حدد هذا القانون الحالات التي يمنع فيها الجمع بين العضوية في البرلمان وبين الوظائف الحكومية أو غير الحكومية (جبار و جزار, ٢٠١٦, ٢٦).

وعلى أثر أزمة عدم الثقة بين النخب السياسية بعد التحديد لعهدة رابعة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة في انتخابات الرئاسة لسنة ٢٠١٤, وما اثير حولها من جدل, كان لزاماً على النظام السياسي القيام بإصلاحات جديدة تواكب التطور الحاصل اقليمياُ ودولياً من جهة و تمنح النخبة السياسية والمعارضة حرية اكبر للعمل في الحياة السياسية من جهة اخرى, فجاء التعديل الدستوري لعام ٢٠١٦ والذي استغرق شهوراً عديدة ليحمل تصور النخب دون استثناء لمستقبل الجائر السياسي, حيث ركز على خمسة محاور رئيسية وهي: تكريس اللغة الامازيغية لغة وطنية ورسمية, وتكريس التداول الديمقراطي على السلطة مع التشديد على السلم والمصالحة الوطنية, وتعزيز الحقوق والحريات الفردية والجماعية, واقتراح إمكانية تجديد انتخاب رئيس الجمهورية مرة واحدة مع تحديد فترة المهمة الرئاسية خمس سنوات, إضافة إلى التأكيد على استقلالية السلطة القضائية وان رئيس الجمهورية هو المسؤول عن استقلاليتها (ناصر الدين, ٢٠١٦, ١٩٣).

وقد لاقت الإصلاحات السياسية في الجزائر مواقف متباينة على المستويين الخارجي والداخلي, فعلى المستوى الخارجي فقد كانت المواقف في معظمها مؤيدة ومباركة لتلك الإصلاحات , ففي أقل من شهرين على إعلان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لمبادرة الإصلاح السياسي وإلغاء حالة الطوارئ, لاقى النظام السياسي في الجزائر تأييد عربي وترحيب فرنسي – أمريكي وإشادة بريطانية وروسية, ويمكن اعتبار المواقف الدولية ذات دلالات سياسية أهمها محاولة تجنيب بلد عربي آخر يقع جنوب المتوسط حالة الفوضى التي قد تسبب اضراراً كبيرة على أوروبا بشكل خاص والمجموعة الدولية بشكل عام, خاصة وأن الجزائر تعد بلداً نفطياً مهماً, ومجالاً جيو–استراتيجياً مليئاً بالفرص الاستثمارية في مجالات حيوية شتى, إضافة الى موقع البلاد في قلب المنطقة المغاربية التي تعتبر سوقاً مهمة بالنسبة للدول الغربية (محمد و محمد, ٢٠١٩, ١٢٢). اما المستوى الداخلي فقد تباينت وجهات نظر العديد من التيارات الحزبية والنخب السياسية بشأن عملية الإصلاح السياسي بين مؤيد ومعارض, إذ يرى التيار المؤيد بأن هذه الإصلاحات تعد بمثابة إنجازات كبرى حققتها البلاد في مجال تعزيز وبناء العمل الديمقراطي فيها, حيث لقيت الإصلاحات السياسية دعماً وتأييداً كبيراً من قبل حزبي السلطة, التجمع الوطني الديمقراطي, وجبهة التحرير الوطني, ودافعا عنها بشدة واعتبراها خطوة في الاتجاه الصحيح (كنزة و وردة, ٢٠١٧,

• مجلة دجلة للعلوم الإنسانية •
المجلد (١)،العدد (٣) – (كانون الأول ٢٠٢٥)، ص: ٣٣٩ -٣٦٣
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

٩٣). في حين ذهب التيار المعارض إلى أن عملية الإصلاح السياسي فشلت منذ البداية كونها لم تخضع للحوار البناء والإجماع حول طبيعة ومحتوى هذا الإصلاح وغاياته, إذ جاءت الإصلاحات السياسية في سياق سياسي مأزوم تميز بطغيان التحالف الرئاسي الداعم لبرنامج رئيس الجمهورية على الحياة السياسية, وغلق الممارسة السياسية والحزبية لصالح فئات موالية ومنتفعة, وانتشر الفساد السياسي والاقتصادي, مع تردي الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية غياب شبه كلي للرئيس عبد العزيز بوتفليقة عن الحياة السياسية بسبب المرض, وما زاد الوضع تأزماً هو ترشيحه لعهدة رئاسية خامسة, ما ادى الى خروج المواطنين في مظاهرات في ٢٢ شباط ٢٠١٩ مطالبين بإلغاء العهدة الرئاسية الخامسة للرئيس, وسرعان ما تطورت المطالب إلى تغيير النظام وإجراء إصلاحات سياسية جذرية (بن المداني, ٢٠٢٣, ٢١٥). وقد ادى هذا الحراك الى تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية ومطالبتها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بالاستقالة, وتولي رئيس مجلس الامة رئاسة الدولة كما ينص الدستور , خلافاً للمطالب الشعبية بتغيير وجوه النظام السابقة والمطالبة بفترة انتقالية لترتيب الإصلاحات السياسية, وهو ما رفضته المؤسسة العسكرية والنخب السياسية, بضرورة التمسك بالدستور وانتخاب رئيس الجمهورية وهو الذي يتولى الإصلاحات السياسية وهو الخيار الذي فرض في الاخير, حيث تم إجراء انتخابات رئاسية في ١٢ كانون الاول ٢٠١٩ وفاز بها الرئيس عبد المجيد تبون, الذي وعد بدوره في إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية, نفذت بدءاً من تعديل الدستور نهاية ٢٠٢٠, وتعديل قانون الانتخابات في ٢٠٢١, وتجديد المؤسسات المنتخبة والمحلية (بن المداني, ٢٠٢٣, ٢١٥). وهوما سنتناوله مفصلاً في المحور الثاني من هذا المبحث.

ثانياً : الإصلاحات السياسية في الجزائر بعد الحراك الشعبي في ٢٢ شباط ٢٠١٩:

بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية التي اجريت في ١٢ كانون الثاني ٢٠٢١, شرع الرئيس الجديد عبد المجيد تبون بإجراء إصلاحات سياسية جديدة كان الهدف منها هو استعادة ثقة الشعب في الدولة ومؤسساتها, وذلك بإعادة تصحيح مسار الدولة الجزائرية ومؤسساتها ومحاربة الفساد وتدخل المال في العملية السياسية, أو كما اصطلح عليه الجزائر الجديدة بدءاً بتعديل الدستور وإعادة النظر في قانون الانتخابات ومختلف القوانين المتعلقة بالإصلاح السياسي.

١- **تعديل دستور ٢٠٢٠:** بدء الرئيس عبد المجيد تبون مباشرة بعد توليه الرئاسة بتنفيذ وعده في إجراء الإصلاحات السياسية بتعديل الدستور , بما يؤسس لجمهورية جديدة ويسهم في تلبية مطالب الحراك الشعبي لإحداث تغيير سياسي فعلي في البلاد, حيث وضع خطته للإصلاح موضع التنفيذ , ففي ٨ كانون الثاني ٢٠٢٠, شكل لجنة خبراء قانونيين بقيادة الخبير الدستوري أحمد لعرابة,

• مجلة دجلة للعلوم الإنسانية •
المجلد (١)، العدد (٣) – (كانون الأول ٢٠٢٥)، ص: ٣٣٩-٣٦٣
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

تولت مهمة إعداد مسودة دستور خلال شهرين من تاريخ تنصيبها, وبالفعل أعدت اللجنة مقترحاتها وعرضتها على الاحزاب ووسائل الاعلام للنظر فيها وإبداء الملاحظات حولها, وتم إصدار الدستور الجديد بعد مصادقة البرلمان على المسودة, ثم التصويت من استفتاء الذي نظم بتاريخ ١تشرين الاول٢٠٢٠ (سويقات, ٢٠٢٣, ١٩٥).ومن بين أهم الإصلاحات في دستور ٢٠٢٠:

- دسترة الحراك الشعبي في ٢٢ شباط ٢٠١٩ ضمن ديباجة الدستور, بالإضافة الى حظر خطاب اكراهية والعنصرية والتمييز (أحمد, ٢٠٢٢, ٧٨). حيث جاء نص الديباجة "يعبر الشعب على حرصه على ترجمة طموحاته في هذا الدستور بإحداث تحولات اجتماعية وسياسية عميقة من أجل بناء جزائر جديدة, طالب بها سلمياً الحراك الشعبي الاصيل" (الدستور الجزائري لسنة ٢٠٢٠, ٢٠٢٠, ٥).
- السماح للجيش الوطني لإداء مهام امنية خارج البلاد, ضمن شروط حددها دستور ٢٠٢٠, وجاء ذلك في مواد سلطات وصلاحيات رئيس الجمهورية, القائد العام للقوات المسلحة ومسؤول الدفاع الوطني, وهي الصفة التي كان يتمتع بها الرئيس عبد المجيد تبون والذي تولى وزارة الدفاع. ووقد نصت المادة ٩١ في فقرتها الثانية على ان الرئيس الجمهورية يقرر ارسال وحدات من الجيش الوطني الشعبي الى خارج الوطن بعد مصادقة البرلمان بأغلبية ثلثي أعضاء (بن عمراوي, ٢٠٢٢, ٤٧٨). وحدد الدستور مجالات تدخل الجيش الجزائري في إطار احترام مبادئ وأهداف الامم المتحدة والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية (الدستور الجزائري لسنة ٢٠٢٠, ٢٠٢٠, ١١).
- تقليص صلاحيات الرئيس وحماية البلد من الحكم الفردي, مع ادراج مادة تحديد الولايات الرئاسية في اثنتين (متصلتين او منفصلتين) ضمن المواد الصماء غير القابلة للتعديل, ما يمنع الرئيس من إعادة فتح الولايات بتعديل آخر (الدستور الجزائري لسنة ٢٠٢٠, ٢٠٢٠, ٢٠).
- ضمان الحقوق والحريات التي نصت عليها المواثيق الدولية من حقوق المرأة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية, وحرية الصحافة وتأسيس الاحزاب والجمعيات والنقابات, وكذلك حرية التجارة والاستثمار وحرية المعتقد, ومنعت مواد الدستور وقف أي وسيلة إعلامية أو حل أي حزب أو جمعية إلا بقرار قضائي.
- وضع اطار جديد للفصل بين السلطات, كنوع من الاستجابة لمطالب الحراك الشعبي الذي نادى بمحاربة الفساد عن طريق تحرير القضاء من سلطة السلطة التنفيذية وتعزيز استقلاليته من أجل إرساء دولة الحق والقانون. فقد أضيفت مادة جديدة اكدت الغاية السامية من وجود

• مجلة دجلة للعلوم الإنسانية •
المجلد (١)، العدد (٣) – (كانون الأول ٢٠٢٥)، ص: ٣٣٩ -٣٦٣
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

هذه الهيئة ألا وهي ضمان استقلالية العدالة, لكن الغريب هو الحرص على استمرار رئيس الجمهورية في رئاسة هذه الهيئة من خلال ما منصوص عليه في الدستور بموجب المادة ١٨٠ من الدستور. كما ان بقاء المجلس الاعلى للقضاء تحت إشراف رئيس الجمهورية, يراه العديد من الباحثين والسياسيين سبباً مباشراً في تبعيته للسلطة التنفيذية وغياب استقلالية العدالة, اما استبدال رئاسة المجلس نيابة عن رئيس الجمهورية من وزير العدل الى الرئيس الاول للمحكمة العليا, لا يغير في الامر شيء بالنظر الى كونهما يشتركان بالولاء لرئيس الجمهورية الذي يمتلك ايضاً سلطة تعيين الرئيس الاول للمحكمة العليا وفقاً للدستور.

٢- **إصلاح قانون الانتخابات رقم ٢١-٠١:** تم تعديل قانون الانتخابات من خلال الامر ٢١-٠١ الصادر في الجريدة الرسمية في ١٠ مارس ٢٠٢١, وتضمن القانون احكاماً تتعلق بمراقبة تمويل الحملة الانتخابية, وذلك بإنشاء لجنة مراقبة تمويل الحملة الانتخابية تعمل تحت إشراف السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات, كما تم استحداث نمط الاقتراع على القائمة المفتوحة, ووضع شروط جديدة في الترشيح لمختلف المجالس النيابية, كما تضمن القانون احكاماً تتعلق بتشكيلة السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات, حيث قلص عدد اعضائها من ٥٠ عضواً الى ٢٠ عضواً فقط, ويتم تعيينهم من قبل رئيس الجمهورية بدل من انتخابهم وفقً لما ينص عليه القانون العضوي رقم ١٩-٠٧ المتعلق بالسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات, كما نص على مجموعة من الاحكام الانتقالية المنظمة للعملية الانتخابية (سويقات, ٢٠٢٣, ١٩٨).

وقد لقي تعديل قانون الانتخابات استحسان العديد من القوى السياسية والباحثين باعتباره يبعد المال الفاسد عن العملية الانتخابية, دعا الرئيس تبون للحوار السياسي المتعلق بتنظيم انتخابات برلمانية ومحلية بعد حل البرلمان تحت اشراف السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات حيث استجابت العديد من الاحزاب السياسية للمبادرة (سويقات, ٢٠٢٣, ١٩٩).

شكل تجديد المؤسسات المنتخبة في هذه المرحلة اولوية السلطة الجديدة, خاصة بعد ان حل المجلس الشعبي الوطني وكان لابد من الاسراع في اجراء الانتخابات التشريعية والمحلية في سنة ٢٠٢١, وقد اجريت الانتخابات في ١٢ حزيران ٢٠٢١ وحسب القوانين الجديدة والتي اعتبرت المحطة الاولى بعد إصلاحات سياسية مست مختلف القوانين المتعلقة بالعملية الانتخابية, كما اجريت الانتخابات المحلية في ٢٧ تشرين الثاني ٢٠٢١ والتي شارك فيها ٤٠ حزبا سياسياً وعدداً من القوائم الحرة (بن المداني, ٢٠٢٣, ٢٣٦-٢٣٩).

• مجلة دجلة للعلوم الإنسانية •
المجلد (١)،العدد (٣) – (كانون الأول ٢٠٢٥)، ص: ٣٣٩ -٣٦٣
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

يرى البعض ان الانتخابات ليست سوى عنصر لا معنى له خارج النسق الاخرى المشكلة للبناء الديمقراطي, كوجود مؤسسات دستورية ذات مصداقية وقائمة على مبدأ الفصل بين السلطات والتمايز الهيكلي بين المؤسسات والتداول السلمي على السلطة ووجود مؤسسات حزبية حقيقية وقادرة على صياغة برامج سياسية قابلة للتطبيق وتسويقها لدى ناخبين يمتلكون حداً ادنى من القدرة على الاختيار العقلاني في اطار من التنافس الحر وضمانات قانونية للمسائلة والمحاسبة, وبالرغم من أهمية الإصلاحات السياسية التي اعتمدت في الجزائر بعد الحراك الشعبي, الا أنها تبقى غير كافية لتحقيق الانتقال الديمقراطي, في ظل انعدام رؤية واضحة وشاملة تسير وفقها الإصلاحات السياسية وعدم تبني آليات مسايرة للإصلاحات بمشاركة مختلف القوى السياسية (سويقات, ٢٠٢٣, ١٩٩).

ثالثاً: معوقات عملية الإصلاح السياسي في الجزائر:

إن عملية الإصلاح السياسي في الجزائر وعلى مر سنوات عديدة واجهت معوقات كثيرة حالت دون تطبيقها بشكل كامل على ارض الواقع, وهو الامر الذي دائما ما يتطلب إعادة النظر في طرح فكرة الإصلاح مجدداً, ومن بين أهم هذه المعوقات تتمثل في ما يلي:

- النظام السلطوي وغياب استقلالية القضاء والبرلمان فبالرغم من ادخال تعديلات دستورية في ٢٠٢٢ تهدف إلى تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية وتمكين عمل البرلمان, الا ان النظام لا يزال يحتفظ بسيطرة قوية على السلطتين التشريعية والقضائية, إذ لا يزال رئيس الجمهورية يمتلك سلطة مباشرة في تعيين قادة القضاة والهيئات الرقابية (Amnesty International,2020). فضلاً عن ان البرلمان لا يستطيع سن القوانين أو مساءلة الحكومة دون موافقته مسبقاً, كما اعادت التعديلات الدستورية الجديدة صلاحية تعيين ثلث أعضاء مجلس الأمة إلى الرئيس, مما يعني تزكية البرلمان بالسلطة التنفيذية (الاستفتاء الدستوري الجزائري ٢٠٢٠, ٢٠٢٠).

كما إن التأكيد على كون عملية الإصلاح السياسي هو عملية تغيير داخل النظام وبالآليات التي يوفرها النظام تطرح إشكالية أساسية تتعلق بعمق الجمود والركود الذي يعنيه النظام السياسي, ما يجعل من الصعوبة المباشرة بالإصلاح من داخل النظام, فالخوف من فقدان بعض المكتسبات المادية والرمزية, قد دفع المنتفعين الى المقاومة الشديدة لمسار الإصلاح, فضلاً عن عدم امتلاك النظام للآليات والوسائل التي يمكن الاعتماد عليها (عربي, ٢٠١٣, ٢٤٠).

• مجلة دجلة للعلوم الإنسانية •
المجلد (١)،العدد (٣) – (كانون الأول ٢٠٢٥)، ص: ٣٣٩ -٣٦٣
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

- ثقافة الفساد والمحسوبية حيث واجهت عملية الإصلاح السياسي في الجزائر معوقات تتمثل في الفساد الذي يعني إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص, ويتمثل في آلية دفع الرشوة والعمولة لتسهيل الامور لأشخاص معينين, وآلية الرشوة المقنعة او العينية التي تتمثل في نهب المال العام للحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأقارب وأبناء المنطقة أو الانتماء الحزبي في الجهاز الوظيفي, كما تشكل قضية الفساد بمثابة حاجز نحو الاستمرارية بعملية الإصلاح السياسي, وبالتالي يتشكل عزوف لدى المواطنين بسبب شعورهم بأن عملية الإصلاح لا تحقق لهم أية امتيازات في ظل عدم وفاء القادة السياسيين بوعودهم , مما يعمل على فقدان الثقة في النخبة السياسية والسلطة الحاكمة, مما يشكل ثقافة شعبية معيقة للتحول الديمقراطي, وانتشار الأمية, وانخفاض مستوى الشعور الوطني لدى فئة كبيرة من المجتمع (نوال, ٢٠٢٣, ١٥٤). وقد احتلت الجزائر المرتبة ١٠٧ في مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٢٤, ما يعكس مساحة الفساد وعمقها في المجالات العامة والخاصة (The global economy, 2024).
- ضعف منظمات المجتمع المدني فعلى الرغم من مشاركة منظمات المجتمع المدني في مختلف المحطات التي كانت تعبر عن بوادر الإصلاح السياسي, إلا انه لم يكن إشراك فعال يسهم بشكل حقيقي في تخطيط تفاصيل هذه الإصلاحات, حيث كانت مشاركة صورية اكثر منها مشاركة فعلية, وكون منظمات المجتمع المدني محدودة الموارد وغير مستقلة مادياً وسياسياً, جعلها تخضع للهيمنة عبر التمويل الحكومي أو القيود التنظيمية (غانم, ٢٠١٨).
- غياب الإرادة السياسية الحقيقية لإنجاح عملية الإصلاح السياسي فبالرغم من احداث تعديلات دستورية وقانونية ووعود بإصلاحات سياسية منذ عام ٢٠١٩ فإن التغيير بقي شكلياً, حيث لم يظهر قادة السلطة تجاوباً حقيقياً مع المطالب الشعبية (Karam, 2023). بالإضافة الى أن تلك الإصلاحات وعلى مختلف مراحلها لم تكن بمبادرة إرادية من قبل النظام الحاكم أو منظمات المجتمع المدني بل كانت مفروضة من طرف ظروف داخلية أو خارجية, وهذا ما اكسبها طابع ظرفي, ورفع عنها صفة المعالجة الجذرية للتخلص من آثار الازمة ككل وتوفير مناخ اكثر فاعلية (بوليفة, ٢٠١٣, ٧٢).

• مجلة دجلة للعلوم الإنسانية •
المجلد (١)،العدد (٣) – (كانون الأول ٢٠٢٥)، ص: ٣٣٩ -٣٦٣
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

الخاتمة:

يتضح مما تقدم أن الجزائر شهدت وعلى فترات زمنية طويلة منذ الاستقلال عام ١٩٦٢ وحتى الوقت الحاضر محاولات عديدة لإحداث إصلاحات سياسية , خاصة في فترات الأزمات , وان الإصلاحات السياسية في الجزائر وعلى مختلف مراحلها لم تتعدى حد تعديل الدستور وإصدار القوانين, بحيث لم تحدث تغييراً كبيراً في الواقع العملي, ويرجع ذلك إلى غياب الارادة السياسية الفاعلة , بحيث حال دون تحقيق إصلاح سياسي حقيقي وفعال, فعلى الرغم مما تضمنته هذه الإصلاحات من تعديلات دستورية وقانونية, وبرامج إصلاحية من الناحية النظرية, إلا ان التطبيق العملي لها بقي ضعيفاً وبعيداً عما نصت عليه هذه التعديلات والبرامج الإصلاحية, كما واجهت عملية الإصلاح السياسي معوقات وتحديات حالت دون التطبيق الحقيقي الفعال لعملية الإصلاح السياسي , من بينها طبيعة النظام السياسي السلطوي وغياب الفصل الفعلي بين السلطات, فضلاً عن ضعف المشاركة السياسية الفعلية لمنظمات المجتمع المدني والمواطنين في الحياة السياسية. كما ان كل مرحلة من مراحل الإصلاح السياسي في الجزائر تأكد ان الاسباب التي كانت وراء مبادرة السلطة الحاكمة في الإصلاح واحدة وهي اسباب داخلية في معظمها متمثلة أساساً في مواجهة ازمة ما والعمل على احتوائها, لذلك كان نهاية معظم الإصلاحات السياسية في الجزائر الفشل, نظراً لغياب الظروف الموضوعية لإنجاح تلك الإصلاحات, وعدم إشراك جميع النخب والقوى السياسية في العملية الإصلاحية حال دون تحقيق إصلاح سياسي فعال في الجزائر.

وعليه ولإنجاح عملية الإصلاح السياسي في الجزائر لابد من توفر الظروف الموضوعية المتمثلة بالعمل على توفر إرادة سياسية حقيقية قادرة على التكيف مع التحولات السياسية المختلفة للمشاركة في الحياة السياسية وإشراكهم في عملية صنع القرار على أساس احترام التعددية وتفعيل مبدأ سيادة القانون وضمان الحقوق والحريات وتعزيز الشفافية والمساءلة القانونية, ذلك ان نجاح عملية الإصلاح السياسي يعتمد على تكريس مبادئ الديمقراطية وسيادة حكم القانون.

• مجلة دجلة للعلوم الإنسانية •
المجلد (١)، العدد (٣) – (كانون الأول ٢٠٢٥)، ص: ٣٣٩ -٣٦٣
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

قائمة المراجع:

الكتب:

١. براهيمي, عبد الحميد. (٢٠٠٤). دراسة حالة الجزائر, في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية(٨٣٩-٨٨٦), بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
٢. البياتي, فراس. (٢٠١٣). التحول الديمقراطي في العراق بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣, بيروت: شركة العارف للمطبوعات.
٣. الجابري, محمد عابد. (١٩٩٤). الديمقراطية وحقوق الانسان, ط١, بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية,.
٤. داوود, عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ. (٢٠١٢). الفساد والإصلاح, السليمانية: اكاديمية التوعية وتأهيل الكوادر .
٥. السيد, مصطفى كامل. (٢٠٠٢). مؤتمر دور الدولة في عالم متغير, الاصلاح السياسي والمؤسسي للدولة المصرية , جامعة القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
٦. عارف, نصر محمد. (١٩٨١). نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الاسلامي, القاهرة: المعهد العالمي للفكر الاسلامي.
٧. عبابكر, ياسين محمود. (٢٠١٣). دور الانتخابات البرلمانية في عملية التحول الديمقراطي في العراق بعد ٢٠٠٣, اربيل, العراق: مطبعة الحاج هاشم.
٨. علي, رعد عبد الجليل. (٢٠٠٢). التنمية السياسية مدخل التغيير, ط١, طرابلس: منشورات الجامعة المفتوحة.
٩. وهبان, أحمد. (بلا سنة). التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية: رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث, جامعة الاسكندرية: كلية التجارة.

المجلات والدوريات

١. بن خليف, عبد الوهاب. (يونيو ٢٠١٦). الإصلاح السياسي في الجزائر: الواقع والافاق, مجلة أبحاث, ١(١), الصفحات ١٦-٢١.
٢. بن عمراوي, عبد الدين. (يونيو٢٠٢٢). الإصلاحات السياسية في الجزائر: دراسة تقييمية للمضمون وطبيعة التحولات, مجلة السياسة العالمية, ٦(١), الصفحات٤٦٣-٤٨١.
٣. بوكماش, محمد. (فبراير٢٠١٤). الإصلاح السياسي دراسة في المفهوم والغايات, مجلة الحقوق والعلوم السياسية, (١), الصفحات٥٢-٥٨.
٤. بيندا, فرانشسكا; واخرون. (٢٠٠٥). التحول نحو الديمقراطية: الخيارات الرئيسية في عملية التحول الديمقراطي في العراق, تقرير المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات, الصفحات ١-٣٥.
٥. جبار, عبد الجبار; جزار, مصطفى. (يونيو٢٠١٦). الإصلاحات السياسية في الجزائر بين التغيير القسري المحدود والتأسيس لأرضية مجتمعية داعمة, مجلة أبحاث, ١(١), الصفحات٢٢-٢٨.
٦. خنيش, سنوسي. (يونيو٢٠١٦). النظام السياسي الجزائري: بين الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي, مجلة ابحاث, ١(١), الصفحات٣٨-٥١.
٧. دايلي, زين العابدين; كريبش, نبيل. (ابريل٢٠٢٢). التنمية السياسية كمدخل مفاهيمي معرفي, مجلة العلوم القانونية والسياسية, ٣ (١), الصفحات٧٠٠-٧١٩.
٨. الدستور الجزائري لسنة ٢٠٢٠. (ديسمبر٢٠٢٢). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية, (٨٢), الصفحات ٤-٤٧.
٩. سويقات, أحمد. (٢٠٠٦). التجربة الحزبية في الجزائر ١٩٦٢-٢٠٠٤, مجلة الباحث, (٤), الصفحات١٢٣-١٢٨.

١٠. سويقات, عبد الرزاق. (ديسمبر ٢٠٢٣). الإصلاحات السياسية وآفاق الانتقال الديمقراطي في الجزائر, مجلة الواحات للبحوث والدراسات, ١٦(٢), الصفحات ١٨٥–٢٠٢.

١١. عدنان, زروقي; عبد الدين, بن عمراوي. (يونيو ٢٠١٩). تعثر الإصلاح السياسي وتحديات البناء الديمقراطي للدولة في تجربة ما بعد الحراك: الدول المغاربية (تونس– الجزائر– المغرب), أنموذجا, مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والانسانية, ٢(٧), الصفحات١٩٨–٢١٥.

١٢. عربي, مسلم بابا. (يونيو ٢٠١٣). محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي, دفاتر السياسة والقانون, (٩), الصفحات٢٣٣–٢٤٨.

١٣. علاء الدين, فرحات; جارش, عادل. (٢٠١٦). الإصلاح السياسي في الجزائر: دراسة في المعوقات والآفاق, مجلة المفكر, ١١(٢), الصفحات٧٩–٩٥.

١٤. قسايسية, إلياس; ركاش, جهيدة. (ديسمبر ٢٠١٣). الإصلاح السياسي والتنمية السياسية: دراسة في الأطر الفكرية والمقاربات النظرية, المجلة الجزائرية للسياسات العامة, ١(٣), الصفحات١–١٨.

١٥. قصران, هناء. (مارس ٢٠٢٠). الإصلاح السياسي في الجزائر كأداة لمواجهة تهديدات الحراك السياسي العربي, مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية, (٩), الصفحات١٠٥–١٣١.

١٦. كربوش, أحمد. (٢٠٢٣). إشكالية التحول الديمقراطي: دراسة نظرية, مجلة البحوث القانونية والاقتصادية, ٦(١), الصفحات٧٤٣–٧٥٥.

١٧. محمد, مجاهري; محمد, سليماني. (٢٠١٩). الإصلاحات السياسية في الجزائر بعد سنة ٢٠١١: بين تموقع النظام ومطالب الديمقراطية, مجلة الرائد في الدراسات السياسية, ١(١), الصفحات١٠٩ –١٢٦.

١٨. مري, عبد المؤمن. (مارس ٢٠٢٣). دور الثقافة السياسية في عملية التحول الديمقراطية في الدول العربية, مجلة العلوم الاجتماعية, ١٧(١), الصفحات٣٦٢–٣٧٢.

١٩. مولود, عقوبي. (ديسمبر ٢٠١٦). التمكين السياسي للمرأة الجزائرية في ظل الإصلاحات السياسية لسنة ٢٠١٢, المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية,(٢), الصفحات١٩٣–٢٠٤.

٢٠. ناصر الدين, باقي. (يونيو ٢٠١٦). التعديلات الدستورية كأداة للإصلاح السياسي في الجزائر(١٩٩٦ – ٢٠١٦), المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية, (١), الصفحات١٨٧–١٩٤.

٢١. النداوي, حميد نفل; التميمي, صبا حميد. (ديسمبر ٢٠٢٤). دور الدولة في التحول الديمقراطي: العراق بعد عام ٢٠٠٣ أنموذجاً, مجلة قضايا سياسية, (٧٩), الصفحات٤٨–٧٠.

٢٢. نوال, قادة بن عبد الله. (يونيو ٢٠١٦). الإصلاح السياسي في الجزائر بين متطلبات العصرنة وتحديات الإرث التاريخي, مجلة الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية, ٢ (١), الصفحات١٤٦–١٥٦.

٢٣. هشام, دراجي. (ابريل ٢٠١٩). محاولات الإصلاح السياسي في الجزائر, مجلة الحقوق والحريات, ٥(١), الصفحات٧٧–٩٥.

٢٤. وثيقة الاسكندرية. (مارس ٢٠٠٤). مؤتمر قضايا الإصلاح العربي: الرؤية والتنفيذ, مكتبة الإسكندرية, مصر ١٢–١٤ مارس ٢٠٠٤, الصفحات ١–٥٥.

٢٥. ياس, رشيد عمارة; احمد, مصطفى عثمان. (يونو ٢٠٢٣). الإصلاح السياسي المنشود: دراسة نظرية, المجلة السياسية الدولية, (٥٥), الصفحات ٩٧–١٢٦.

الرسائل الجامعية:

١. أحمد, محمد طالب. (٢٠٢٢). واقع الإصلاح السياسي في الجزائر بعد دستور ٢٠٢٠ وانعكاساته على المشاركة في الانتخابات التشريعية لسنة ٢٠٢١, (رسالة ماجستير غير منشورة), كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة غرداية, الجزائر.

٢. بن المداني, عامر. (٢٠٢٣). مستقبل الإصلاح السياسي في الجزائر: دراسة نقدية استشرافية, (اطروحة دكتوراه غير منشورة), كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية, جامعة الجزائر.

٣. بوليفة, محمد; الغول, علاء الدين. (٢٠١٣). دور المجتمع المدني في الإصلاح السياسي في الجزائر, (رسالة ماجستير غير منشورة), كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة قاصدي مرباح ورقلة, الجزائر.

٤. العيد, هدفي. (٢٠١٢). الإصلاح السياسي كآلية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر, (اطروحة دكتوراه غير منشورة), كلية العلوم السياسية والعلاقات العامة, جامعة الجزائر, الجزائر.

٥. كنزة, شرف; وردة, طاهري. (٢٠١٧). التحولات السياسية والاقليمية وأثرها على الإصلاح السياسي في الجزائر(٢٠١٢ – ٢٠١٦), (رسالة ماجستير غير منشورة), كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة, الجزائر.

المواقع الالكترونية:

١. الاستفتاء الدستوري الجزائري لسنة ٢٠٢٠. (٢٠٢٠). تاريخ الاسترداد١٥/٦/٢٠٢٥, من موقع ويكيبيديا : https://ar.wikipedia.org

٢. غانم, دالية. (٢٠١٨). الحد من التغيير عبر التغيير: ما وراء ديمومة النظام الجزائري, مركز مالكوم كير– كارنيغي للشرق الاوسط, ٨ آيار ٢٠١٨, تاريخ الاسترداد٦/٤/٢٠٢٥ من موقع مركز كير– كارنيغي للشرق الاوسط : www. https://carnegieendowment.org/?lang=en

Refernces:

Website:

1. **Algeria: corruption perceptions–transparency international, Retrieved from: https://www.theglobaleconomy.com**
2. **Amnesty International. (2020). Algeria: constitutional reform process undermined by crackdown, 25 june2020. Retrieved from: https://www.amnesty.org/en**
3. **Karam, Patricia. (2023). In Algeria: The more things change, the more they stay the same, Arab center Washington. DC, on oct 3,2023, Retrieved from: https://arabcenterdc.org/iraq**